دور سياسات الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة دراسة تطبيقية على قطاع الصحة في مصر

علي عبد الرسول علي شحاته[١]– السيد عطيه عبد الواحد[٢]
محمود أحمد إبراهيم حويحي[٣]
١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور العلاقة بين سياسات الاستثمار ومدى تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في مصر، بالإضافة إلى استعراض نشأة قوانين الاستثمار منذ القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومرورًا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعروف بـ (قانون الانفتاح الاقتصادي)، ثم ما تبعه من قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ صاحب الميزة التشريعية إلى أن وصلا إلى قانون ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ الذي أراد أن يبتعد عن فكرة (المسار الخاص) وما تلاه وعقبه من قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ الذي خرج قبل نموه وهو ما يطلق عليه القانون المشوه أو ناقص النمو، واختتمت التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والذي يحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات. هذا من جانب التشريعات الاستثمارية، أما من جانب التشريعات الخاصة بالمجال الصحي فقد صدر قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ وهو المعروف بقانون التأمين الصحي الشامل. ومن ضمن ما هدفت إليه الدراسة تحليل وتطور مجموعة من سياسات الاستثمار من خلال خطط التنمية وبيان حجم وتوزيع وكفاءة الاستثمارات بالبلاد. والمنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تقديم الإطار النظري والفكري للاستثمار وسياساته المستخدمة في المجال الصحي منذ ١٩٧١ إلى ٢٠١٨م. ومن الأساليب المستخدمة في الدراسة الأسلوب الكمي المشتمل على الأساليب القياسية والمؤشرات المستخدمة لتحديد دور الاستثمار في تحقيق التنمية بأنواعها.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قانون الاستثمار في حد ذاته لم يعد وحده كافيًا وإنما يجب توفير المناخ الاستثماري الشامل. ما تقدمه هذه الدراسة هو اختيار محدد لمجموعة من القوانين والقرارات والسياسات التي ينبغي أن تمثل الأولوية وأن تكون محل مراجعة وتصحيح وتطوير بشكل متكامل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مقدمة

احتلت قوانين الاستثمار على مدى الخمسة وأربعين عامًا الماضية مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المصرية المتعاقبة، بحيث يمكن القول إنه كان – بمختلف الصيغ التي صدرت بها خلال هذه السنوات– الركن الأساسي الذي اعتمدت عليه الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي وتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. وقد جاء هذا الاهتمام البالغ بقانون الاستثمار معبرًا عن التفكير الاقتصادي الذي ساد العالم خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث اعتمدت الاقتصادات النامية، في إطار سعيها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي متسارع، على إصدار تشريعات للاستثمار تستهدف تحديد قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة وتمنح المستثمرين فيها مزايا وإعفاءات وضمانات توفر لهم المناخ الجاذب للقيام بأعمالهم. (زياد بهاء الدين، ٢٠١٠، ص١١)

قد انتهجت مصر منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي ذات النهج، مع صدور قانون استثمار المال العربي والمناطق الحرة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١، مرورًا بالعديد من القوانين الأخرى والتعديلات المتلاحقة حتى صدور قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الحالي. (أحمد فؤاد أمين، ٢٠٠٥، ص٦٢-٦٣)

لكن برغم أهمية ومركزية قانون الاستثمار في السياسة الاقتصادية، فإن الاتجاه الذي ساد العالم خلال العقدين الماضيين تطور نحو الأخذ بمفهوم إصلاح المناخ الشامل للاستثمار وليس مجرد الاعتماد على تشريع واحد يخاطب بعض احتياجات المستثمرين من خلال ضمانات وحوافز استثنائية. بمعنى آخر فإن الاتجاه المعاصر يرفض الاعتماد على قانون الاستثمار باعتباره البوابة الوحيدة – أو حتى الرئيسية – التي يتم من خلالها جذب المستثمرين، ويذهب إلى ضرورة إتباع سياسة أشمل تمنح المستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء مناخًا إجماليًا يتيح له سهولة ويسر في تأسيس مشروعه والحصول على التراخيص

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

اللازمة، ويوفر إطارًا ضريبيًا مواتيًا وشفافًا، وحماية قانونية وقضائية، وسوقًا للعمل تتوافر فيها الكفاءات والمهارات اللازمة، وأراض متاحة بلا تعقيد، وسياسة طاقة مستقرة وتنافسية، وسوق تمويل، ومعلومات عن سياسات الدولة الاقتصادية، ورقابة محكمة ومتزنة، وسياسة تصديرية محفزة، وآليات سلسة للخروج من السوق، علاوة على استقرار سياسي واجتماعي يمنح المستثمر الاطمئنان الكافي. (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع).

مشكلة البحث

- تتمثل مشكلة البحث في كثرة التشريعات القانونية دون النظر إلى توفير المناخ الاستثماري الشامل بجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإدارية والثقافية والسياسية حتى يتحقق الهدف المرجو من توفير المناخ وهو جذب الاستثمارات بأنواعها. (رشا السيد، ٢٠١٨)
- أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. (نادر، ٢٠١٩)
- أثر بعض الإجراءات والتشريعات التي تهدر أموال الدولة وضياعها والمبالغة في التيسيرات إلى حد تخسر فيه الدولة الكثير من إيراداتها. (الدبوسي، ٢٠١٩)
- أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية. (سامي مراد، ٢٠١٩)

تساؤلات البحث

- ما العلاقة بين سياسات الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر؟
- ما العلاقة بين آثر العلاقة بين أهداف التنمية وحجم الاستثمارات؟
- ما العلاقة بين آثر العلاقة للتنمية الاقتصادية واتباع سياسات استثمارية صحيحة في مصر؟
- ما أسلوب السياسات الاستثمارية المتبع في مصر دون البلاد الأخرى؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- ما دور السياسات الاستثمارية الصحية في مصر؟
- ما المشكلات الصحية التي تنتج عن عدم اتباع سياسات استثمارية صحيحة في مصر؟
- ما التوعية التي تقدم للمريض في مصر؟

ويبين ذلك أن العلاقة بين المتغيرات في الدراسة تظهر في مدى اتباع سياسات استثمارية صحيحة وتحقيق أهداف التنمية حيث أن العلاقة تكون طريه وقوية جداً.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقق الأهداف الآتية:

١-بيان دور سياسات الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر.

٢-بيان أثر سياسات الاستثمار على زيادة دخل الفرد والدخل القومي وزيادة الإنتاجية وتقليل البطالة.

٣-إيجاد العلاقة بين حجم الاستثمارات بأنواعها والتنمية الاقتصادية والمستدامة.

٤-بيان أثر قانون الاستثمار ٧٢ لسنة ٢٠١٧م وما يتضمنه من مزايا وما به من عيوب على جذب الاستثمارات بأنواعها.

٥-بيان مدى أهمية قانون ٢ لسنة ٢٠١٨ للتأمين الصحي الشامل في مصر وما به من مميزات وعيوب وأثره على الاستثمارات الصحية في مصر.

٦-بيان أثر الاستثمارات الصحية على البيئة في مصر.

حدود الدراسة

حدود زمنية: تشمل الدراسة الفترة من ١٩٧١ حتى ٢٠١٨م.

حدود مكانية: جمهورية مصر العربية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

منهج البحث

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تقديم الإطار الفكري والنظري لسياسات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والمستدامة وتحليل تطور الاستثمارات خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ٢٠١٨ في مصر. (عمر الشيباني، ٢٠٠١)
- كما استخدمت المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الواقع الاستثماري في مصر منذ الفترة ١٩٧١ إلى الفترة ٢٠١٨ بما يساهم في إعطاء صورة حقيقية عن حجم الاستثمارات في مصر.
- كما استخدمت الدراسة التحليل الكمي المشتمل على أساليب القياس وبعض المؤشرات لتحديد دور الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والمستدامة في مصر.

مفاهيم البحث

- **التنمية الاقتصادية:** هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة من الزمن مع استبعاد التغيرات الطارئة على قيمة النقود. (السيد عطية، ٢٠٠٣، ص١٩).
- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة. (ناصر مراد، ٢٠٠٩)
- **الاستثمارات الخضراء:** ويقصد بها الاستثمارات في الطاقة الجديدة والمتجددة والبيئة. (تقرير اجتماع المفكرين، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ٢٠٠٦)
- **البعد البيئي:** ويقصد به الاستخدام الرشيد للموارد المناخية والحفاظ على الأصول الطبيعية وهو الحفاظ على جمال الطبيعة.
- **الأثر البيئي:** هو عملية تقييم الآثار المحتملة لمشروع مقترح على البيئة الطبيعية لمساعدة متخذي القرار بالاستمرار من عدمه. (باتر محمد علي دورمي، ٢٠٠٣، ص١٩٤)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- **السياسة الاقتصادية:** هي السياسة التي تقوم بها الدولة في مجال الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل. (السيد عطية، ٢٠٠٣، ص١٩).
- **البيئة:** جميع الظروف والعوامل الخارجية التي يعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها.
- **حماية البيئة:** المقصود بها المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها وعدم تلوثها أو تدهورها وضمان سلامتها. (نهى الخطيب، ٢٠٠٠)
- **اتفاقية الجات:** هي اتفاقية دولية ومنظمة تهدف إلى التعامل في قضايا التجارة الدولية (السيد عطية، ٢٠٠٣).

الدراسات السابقة

التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ للباحث: علي حميدو ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الجزائر المركز الجامعى بورقلة، معهد العلوم الاجتماعية الإنسانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة

وقد تطرق فيها الباحثون إلى المكانة التي تعطيها التنمية الاقتصادية للتنمية البشرية، والفائدة التي تجنيها من ذلك، وركز على أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية ودور النمو الاقتصادي في استمرار التنمية البشرية.

وخلص الباحثون إلى أن التطور الحاصل في البلدان المتقدمة كان بفضل الاستخدام المكثف لرأس المال البشري وتنامي المعرفة التي هي نتاج البشر وحدهم، وأن التنمية الاقتصادية هي التي عجلت من تحسين مؤشرات التنمية البشرية بالمعنى الذي يفيد العلاقة المتبادلة بينهما، وهو ما يؤكد دور الاهتمام بالبشر في زيادة معدلات النمو التي تسمح بالاستمرار والاهتمام بهم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وهو ما يتفق مع ما تم طرحه في بحثي هذا فيما يتعلق بالاهتمام بالعنصر البشري كله ودون تفريق، تغذيةً وتعليمًا وصحةً، بالكيفية التي تسمح لهم بتوليد الأفكار والطرق الجديدة التي تسمح بالمحافظة على الموارد أو تنميها، مما يسمح باستدامة مصادر النمو وبالتالي النمو نفسه، الذي يسمح باستمرار الاهتمام بالبشر الذين هم مصدر له.

أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، للباحث: حمدي باشا رابح، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٦

والتي عالج الباحثون من خلالها إشكالية تأثير التغيرات المعاصرة على مسار التنمية في الدول المتخلفة، التي تعتمد على التخطيط كأداة لتنفيذ سياساتها وبرامجها الهادئة إلى الخروج من التخلف، والذي عرف رجة كبيرة مع انهيار المنظومة الاشتراكية، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بمجرد اللجوء إلى قوى السوق التي قادت الدول المتقدمة إلى ما هي عليه حاليًا، وهو ما يتطلب عدم انفصال الخطط التنموية في الدول النامية عن السوق بما يعني الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق أهداف التنمية بفضل السوق.

وقد خلص الباحثون إلى أن التحول الذي عرفه تطور النظرة إلى القطاع العام وإلى دور الدولة في التنمية، قد قاد إلى ضرورة وضع خطط سنوية ومتوسطة الأجل حسبما يشير إله صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، باعتبار أن ذلك هو الذي سمح للدول المتقدمة بالوصول إلى وضعها الحالي، وهو ما يعني انهيار تجربة التخطيط المركزي.

غير أنه إذا كان التخطيط المركزي قد فشل وانهار ولم يتمكن من تلبية الحاجات في الدول التي انتهجته، فإن المنهج المتبع في الدول الرأسمالية قادت نتائجه إلى تدمير الموارد بشكل غير مسبوق تحت دافع الأرباح، والذي يعني أنه قاد إلى عدم استدامة التنمية التي تطرق إليها الباحثون من خلال بحثهم، وبالتالي يصبح من الضروري أن يكون التخطيط مركزيًا في مجالات وعدمه في مجالات أخرى.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، للباحث: رشيد سالمي من جامعة الجزائر سنة ٢٠٠٦، غير منشورة

والتي تطرق الباحثون من خلالها إلى مشكلة التلوث البيئي وإلى مفهومه وأسبابه وأثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية معالجته مستقبلاً، وعلاقته بالتنمية المتواصلة، وفيما إذا كان يمكن أن تكون هناك تنمية دون حماية للوسط الذي يعيش فيه الإنسان، كما تطرق أيضًا إلى مسؤولية الأجيال المختلفة في حماية البيئة، وكيف يمكن لعلم اقتصاد البيئة المحافظة على البيئة بمعناها المطلوب.

وقد هدفت إلى أهمية تطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة التي تعتبر من أهم جوانب التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية المتاحة.

المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٠٧، دراسة ماجستير، الطاهر خامرة جامعة رقاصدى مرباح

وتوصل البحث الى النتائج التالية: التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية اذا لم تتجاوز هذه الاخيرة الحجم المسموح به من التلوث كما ان الادوات التقليدية للسياسة البيئية هي ادوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

أصبحت الابعاد البيئية والاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا مهما في تنافسيتها ومتغيرا مهما من متغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المؤسسه الاقتصادية تغيير في نمط ادارتها لصالح الاعتبارات البيئيه والاجتماعية وذلك بتطبيق المعايير الدوليه تطبيق ISO 14000 لان التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام في المسؤولية البيئية والاجتماعية وأصبحت هذه الاخيرة اداه للاتصال والتسويق في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسه العمليه والفكر المحاسبي في ذلك وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على اساس ما تتحمله المؤسسه من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

على اعداد التقرير البيئي والاجتماعي الذي يبرز مدى مساهمه المؤسسه الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية لمنصورى الزين رسالة دكتوراه ٢٠٠٥

تناولت الدراسة اليات تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر ودراسة بعض مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر وبعض مشكلات التي تعرقل الوصول الى تطور الاستثمار في الجزائر.

الزين، سياسة الاستثمار في الجزائر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ٢٠١٠، عدد٢.

هدفت الدراسة الى ضرورة تفعيل دور الاستثمارات في التنمية الاقتصادية، من خلال تبني مجموعه من الاجراءات الجاذبة للاستثمار بالإضافة الى تسجيل العقوبات التي تعيق الاستثمار يأخذ دوره في التنمية، وتوصلت الدراسة الى انه بالرغم من جميع المغريات للاستثمار فانه بقى دون الطموح بحيث لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة مع تراجع واضح لمستوى النمو في القطاع الصناعي التي كان من المفترض ان تنال حصة كبيره في الخطط الحكوميه.

الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة للباحث راشد طارق – الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠١١

توصلت الدراسة الى انه بيان تلبية احتياجات الافراد من الاستثمار الصحى وظهور اثره على الاشخاص والطبقات الدنيا التحقق من وصول الخدمات الصحية للاماكن الفقيرة ورق=فع درجة الوعى الديهم والعمل على علاجهم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Xuening Yao and Chihiro Watanabe: Institutional structure of sustainable development in BRICs: Focusing on ICT utilization sciencedirect, 2009

ركزت الدراسة على أن التنمية المستدامة في دول البريكس تتطلب الابتكار من أجل الاستخدام الفعال لإمكانات الموارد. وبالنظر إلى أن ديناميكية التعاون بين الابتكار والتطور والنظم المؤسساتي أهمية قصوى للاقتصاديات يحركها الابتكار، والاستدامة ضمن مجموعة بريكس الاقتصادية يخضع لمثل هذه المشاركة في التطور، بحيث تقوم الأخيرة بإحراز التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في دول البريكس كان لها تأثيرًا كبيرًا على النهوض في نظمها المؤسساتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن المتوقع أن يؤدي تطور التعاون التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في دول بريكس من قبل وسائل الاستخدام الفعال للموارد المحتملة، وتقوم هذه الورقة بتحليل تجريبي لتبيان أثر التعاون في الوصول إلى التنمية المستدامة.

Powering Africa's sustainable development: The potonetial role of nuclear energy loannis N. Kessides, IDEAS 2014

توصلت هذه الدراسة إلى أن الحل الوحيد لمشكلة الكهرباء في أفريقيا هو الطاقة النووية التي تقدم الخدمات الكهربائية بشكل غير منقطع وبتكلفة بيئية منخفضة.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة: وبناء على الدراسات السابقة التي أوردها الباحثون وجود العديد من الدراسات السابقة المفيدة في إيجاد العلاقة بين حجم الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة.

ففي **دراسة الزين (٢٠١٠):** تهدف إلى ضرورة تفعيل دور الاستثمارات في التنمية الاقتصادية من خلال تبني مجموعة من الإجراءات الجاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى تذليل العقبات التي تعوق الاستثمار في تحقيق التنمية. وأثبتت نتائج الدراسة أنه بالرغم من جميع المغريات للاستثمار فإنه بقي دون الطموح بحيث لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الاستثمار الهائلة مع تراجع واضح لمستوى النمو في القطاع الصناعي الذي كان من المفترض أن ينال حصة كبيرة من مخططات الدولة.

المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (٢٠٠٧)، دراسة ماجستير لـ الطاهر

وتوصل البحث إلى النتائج التالية: التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

أصبحت الأبعاد البيئية والاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرًا مهمًا في تنافسياتها ومتغيرًا مهمًا من متغيرات التنمية المستدامة؛ لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير في نمط إدارتها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وذلك بتطبيق المعايير الدولية كتطبيق ISO 14000 لأن التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام بامسؤولية البيئية والاجتماعية وأصبحت هذه الأخيرة أداة للاتصال والتسويق في المؤسسة الاقتصادية غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي في ذلك، وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على إعداد التقرير البيئي والاجتماعي الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأثبتت نتائج الدراسة أن:

- وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائيًا بين حجم الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في البلاد.
- وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائيًا بين الاستثمار والتنمية المستدامة.
- وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائيًا بين الاستثمار والتنمية البيئة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وبالتالي تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مستوى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وتحديد مدى الارتباط بين كل متغير والآخر.

الإطار النظري للبحث

أولاً: سياسات الاستثمار:

أشارت الدراسة إلى نوعية العلاقة بين سياسات الاستثمار ومدى تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في مصر وأهميتها، بالإضافة إلى استعراض دور قانون الاستثمار منذ نشأته في ١٩٧١م بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي سمي (قانون استثمار المال العربي والمناطق الحرة) ثم مرورًا بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باسم (قانون الانفتاح الاقتصادي)، ثم مرورًا بقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، حيث يعتبر هذا القانون ذو ميزة تشريعية واستثمارية لأنه عمل على تغير جذري في مناخ الاستثمار وتحسين المناخ القانوني المحيط به؛ إلا أنه احتفظ بنفس الفلسفة لقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ إلى أن ظهر قانون (ضمانات وحوافز الاستثمار) رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وما جاء بجديد لأنه سار على نفس نسق التشريعات السابق عليه من حيث تحديد مجالات معينة للاستثمار ومنحها مجموعها معينة من المزايا والضمانات، ومن ثم هذا القانون إلى التوسع على نحو غير مسبوق في مجالات الاستثمار بما جعلها الأصل وليس الاستثناء. (زياد بهاء الدين، ٢٠١٨)

ووصولاً إلى عام ٢٠٠٥ جاءت التعديلات الهادفة إلى توحيد مناخ الاستثمار، حيث شهدت هذه التغيرات تشريعات جديدة؛ لأنه حاول أن يكون ذو ميزة غير مسبوقة في أنه ابتعد عن منطق "المسار الخاص" والبدء في توحيد المناخ العام للاستثمار والعمل على إصلاحه.

وبعد الأحداث التي مرت بها البلاد وتكبدت البلاد بأعباء ثقيلة اتجهت الدولة في عام ٢٠١٥ بإصدار قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، حيث كانت ظروف ولادة هذا القانون غير مكتمل النمو مما جعلته يخرج في صورة مشوهة لا تفيد المناخ الاستثماري، بل كانت محسوبة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

عليه لأن هذا القانون خرج قبل بدء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الدولي في شرم الشيخ حتى تعلن مصر في هذا التاريخ عن بدء خطة ومرحلة جديدة من النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات بأنواعها ولكن الخطوة كانت غير مناسبة، وما أن لبثت البلاد وإصلاحًا لما سبق قامت بإصدار تشريعي جديد تحت مسمى قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧م على جذب الاستثمارات، ولكن بنفس الفكر السائد ظنًا من أصحاب القرار أن الدولة تحتاج إلى مجموعات تشريعات قانونية استثمارية مع إغفالها الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية والأمنية والسياسية للبلاد، حيث أن المناخ الاستثماري الشامل يجمع كل هذه النواحي. (أحمد فؤاد أمين، ٢١٠٧).

ثانياً: بيان مدى العلاقة بين حجم الاستثمارات وتحقيق التنمية:

ولنتبين أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة للبلاد تم إلقاء الضوء بالدراسة على تحليل وتطور مجموعة من سياسات الاستثمار من خلال خطط التنمية حتى نتعرف على حجم وتوزيع وكفاءة الاستثمارات بالبلاد وما بها من عقبات وإمكانية التغلب عليها ومدى معرفة مؤشرات التنمية الاقتصادية والمستدامة للبلاد.

وأشارت الدراسة إلى إلقاء الضوء على قانون التأمين الصحي الشامل في مصر الصادر برقم ٢ لسنة ٢٠١٨م وإمكانية مدى تطبيقه خلال الفترة الحالية والعمل على تقسيم البلاد إلى ثلاث مراحل للتطبيب بسبب الظروف الاقتصادية للبلاد والبدء بالمجموعة الأولى وتشمل ستة محافظات حدودية حتى نعمل على زيادة الاهتمام بالحالة الصحية في هذه المناطق؛ لأن الهدف من تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل هو تحقيق التكافل الاجتماعي وأن تغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية وتكون الأسرة هي وحدة التغطية التأمينية الرئيسية داخل النظام. (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠)

مفهوم الاستثمار: إن مفهوم الاستثمار في الصحة عمومًا وفي الرعاية الصحية على وجه خاص، تلتبس الأمور على كثيرين ممن يروجون لفكرة وجود فجوة تمويلية في الخدمات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الصحية ترجع إلى ضعف الإنفاق العام على الخدمة الصحية من الموازنة العامة منذ عدة عقود؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية الكلية وسلم الأوليات في الدولة الذي يضع الصحة والرعاية الصحية في المرتبة الرابعة أو الخامسة بعد الأمن والدفاع وغيرها من بنود الاتفاق الأخرى المهمة والحيوية للاستقرار. (السيد عطية، ٢٠٠٣)

يروج بعض المتخصصين في الاقتصاد لضرورة غلق هذه الفجوة التمويلية عبر الاستثمار الخاص في الخدمة الصحية بما يعطي انطباعًا بأن أصحاب الأموال والمستثمرين بإنشاء مستشفيات وعيادات خاصة ومعامل ومراكز أشعة وخلافه توفر تقديم الخدمات، وطبيعة الحال ستكون بأجر مجمل بكل نسب الأرباح الممكنة والتي تعظم بطبيعة الحال من استثمار هذه الأموال مقارنة بوضعها في بنك من البنوك كودائع أو في البورصة في أحسن الأحوال.

وبهذا يبرر مفهوم الاستثمار في الاقتصاد من وجهة نظرهم كهدف للربح على حساب من يستطيع من المرضى دفع فاتورة هذه الخدمات، وهنا يقومون بدور في السوق فعلاً بتوفير الخدمة بأجر مجمل بالربح، ولكنهم في واقع الحال لا يقومون بغلق الفجوة التمويلية أو بإتاحة فعلية للخدمة والرعاية الصحية، والإتاحة هنا تعني سهولة الوصول الجغرافي والمالي للخدمة دون عوائق على الفئات الأفقر، فهذا لا يصبح من أهدافهم في الاستثمار. فلا يمكن لمستثمر خاص مثلاً الذهاب إلى حلايب وشلاتين أو سيوة لإنشاء مستشفى عالي التقنية ليتعامل مع مرضى في أغلبهم يحتاجون إلى الدعم لمواصلة سبل الحياة الأساسية وليس العلاج المكلف الخاص، (زياد أحمد بهاء الدين، ٢٠١١).

من هنا يبرز تناقض أو معضلة مفهومهم للاستثمار في الرعاية والخدمات الصحية ومدى إسهامهم – من حيث لا نريد–اتساع فجوة العدالة الاجتماعية بل إغلاقها.

وفي المقابل هناك مفهوم آخر اجتماعي واقتصادي في الاستثمار في الصحة يبرز في إنشاء نظام تأمين صحي وطني شامل يتضمن صندوقًا ماليًا ضخمًا لتجميع وتوزيع مخاطر

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المرض المالية وتوفير موارد مالية مدروسة وفق دراسات اقتصادية معينة: من اشتراكات القادرين كنسبة من إجمالي دخولهم، ومن نصيب مقدم من الخزانة العامة للدولة لغير القادرين كدعم، ومن مصادر أخرى مجتمعية تسمى رسومًا مخصصة للصحة. (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٠١٨).

هذا استثمار هائل يستطيع تمويل الخدمات الصحية بمستوياتهم الثلاثة لجميع المصريين ودون تمييز أو وضع أي صعوبات مالية تؤدي إلى مزيد من إفقار الفقراء.

هذا الصندوق يستطيع إنعاش وتنظيم وسوق الخدمات الصحية والطبية؛ لأنه سيشتري الخدمات من القطاعين العام والخاص في شراكة بينهما بنفس المعايير من الجودة ووفق تسعير مقنن مدروس بحسابات تكلفة واقعية وتدخلات مدروسة بناء على الفرص البديلة للخدمة الأكفأ والأرخص دون صناعة ما يسمى بالطلب المزيف على الخدمة لصالح الربح في التحاليل والأشعات والأدوية وخلافه من التكنولوجيا الطبية الحديثة التي أصبحت عالية التكلفة. (الموجز التنفيذي للتقرير والاقتصاد الكلي، ٢٠١٨).

الاستثمار العادل في الصحة: هذا هو الاستثمار العادل في الصحة (إلى جانب توفير مياه شرب نقية وصرف صحي وخلافه من محددات الصحة) والذي سيساهم في غلق فجوة التمويل وفجوة العدالة بين الاحتياج والمتوافر في الخزانة العامة. ومن ثم هذا النوع من الاستثمار في الصحة سيساهم بنتائجه الأخيرة وأهدافه الكلية في تحسين مؤشرات الحالة الصحية للمواطنين (معدلات الوفيات للرضع والأطفال ومعدلات وفيات الأمهات والحوامل وسنوات العمل المعيشة دون مرض أو عجز، وتخفيض العبء المالي للمرض على المواطنين وتكاليفه بالحد مما يسمى الإنفاق الذاتي المباشر من الجيب وأخيرًا تحقيق رضاء المواطنين عن النظام الصحي وتحقيق الثقة فيه. (نجوى خلاف، ٢٠٠٥)

على ذلك فإن التنمية الاقتصادية عملية متعددة القطاعات، ويجب أن تبنى استراتيجية التنمية الاقتصادية على مجال واسع النطاق من الاستثمارات الاجتماعية إلى جانب

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

استراتيجيات لتشجيع استثمارات الأعمال في القطاع الخاص. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل تمثل عملية في الصحة "ورقة استراتيجية مكافحة الفقر" آلية واحدة لدمج مكافحة الأمراض في استراتيجية أكثر شمولاً للتنمية. وعملية "الورقة الاستراتيجية لمكافحة الفقر" ترغم الحكومات والمجتمع المدني على النظر عبر مجموعة من السياسات في الصحة، والتعليم، والمياه، والإدارة البيئية، والعلاقة بين الجنسين، وغير ذلك من المجالات. ونحن نثني على هذا الأسلوب الشامل لأنه حتى بالنسبة للموضوع المحدود للصحة فمن الواضح أن الصحة الجيدة والوقاية من الأمراض لا يمكن أن تكون نتاج القطاع الصحي وحده، فهي أحد وأقوى العوامل التي تساهم في الحد من وفيات الأطفال والكبار. (الحالة العلمية لجودة الرعاية الصحية، ٢٠٢٠)

الإجراءات المنهجية للبحث

(أ)الأساليب المستخدمة في الدراسة الحالية هي:

١- **الأسلوب الوصفي:** ويقصد بالأسلوب الوصفي كل ما يهتم بجميع الحقائق الحاضرة والمرتبطة بطبيعة وموضوع جماعة من الناس والمشكلات المختلفة والتي ترتبط بالمجالات الإنسانية والدراسات الوصفية لا تقف على مجرد جمع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلائلها بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها (عمر الشيباني، ٢٠٠١)

٢- **الأسلوب المقارن:** استخدم الباحثون هذا الأسلوب في الدراسة الحالية لمعرفة الفرق بين أثر سياسات الاستثمار على مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية والزيادة في معدل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في مصر، ومدى العلاقة بينهما وطبيعة العلاقة التي تربط بين اتباع هذه السياسات وتحقيقها أهداف التنمية عموماً.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٣- **الأسلوب الاستقرائي:** حيث استعان الباحثون بهذا الأسلوب في الدراسة معتمداً على الوقائع التاريخية في نشأة وتطور قانون الاستثمار منذ بدايته مروراً بمراحل متطورة إلى أن وصل إلى الشكل الذي عليه الأن، وتعرضت الدراسة إلى عدة بيانات إحصائية لقياس مدى استجابة الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص على الصحة لتحقيق أهداف التنمية في مصر.

٤- **الأسلوب الاستنباطي:** حيث تناول الباحثون في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي والذي من خلاله تم استخدام المبادئ العامة للاستنباط لكي تستخدم في التحليل المنطقي المجرد لقواعد معينه مثل قواعد وأساسيات ومبادئ الإستثمار بوجه عام والاستثمار الصحي بوجه خاص في مصر.

(ب) الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

لكل دراسة أهمية خصائصها المميزة التي تملي على الباحث باستخدام أدوات بحثية معينة تساعده في دراسته ومن بين هذه الأدوات الجداول الإحصائية والأشكال البيانية إلى بعض النتائج الإحصائية التي تم الوصول ابيها من خلال الاستعانة بها في تحديد نسب الإنفاق الحكومي والخاص على الصحة وبيان مدى تحقيق الاستثمار الصحي في مصر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (١): الحث على الاستثمار الصحي في مصر. عدد الأسرة بالوحدات الصحية طبقًا للقطاع والمحافظة عن عام ٢٠١٦م

المحافظة	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الجملة	% القطاع الخاص/ للجملة
القاهرة	٢١,٣٣٣	٨,٢٦٧	٢٩,٦٠٠	٢٧,٩
الإسكندرية	٨,٢٤٥	٤,١٥٤	١٢,٣٩٩	٣٣,٥
بورسعيد	١٠٣٦	٣٦٦	١,٤٠٢	٢٦,١
السويس	٥٤٣	٤٤٧	٩٩٠	٤٥,٢
دمياط	٢,٣٨٧	٢٥٩	٢,٦٤٦	٩,٨
الدقهلية	٦,٧٦٥	٢,٧١٢	٩,٤٧٧	٢٨,٦
الشرقية	٤,٥٦٥	٢,٢٨٩	٦,٨٥٤	٣٣,٤
القليوبية	٦,١٧٦	١١٥٤	٧,٣٣٠	١٥,٧
كفر الشيخ	١,٩٧٩	٥٠٢	٢,٤٨١	٢٠,٢
الغربية	٤,٩٣٧	٢,١٠٨	٧,٠٤٥	٢٩,٩
المنوفية	٤,١٦٢	١٠٣٥	٥,١٩٧	١٩,٩
البحيرة	٣,١٢١	١٠٣٧	٤,١٥٨	٢٤,٩
الإسماعيلية	١,٣٩٧	٤٣٢	١,٨٢٩	١٦٩,٥
الجيزة	٤,٠٩٦	٣١٠٠	٧,١٩٦	٧,٧
بني سويف	٢,٠٥٣	٥٥٤	٢,٦٠٧	٧,٤
الفيوم	١,٧٦٤	١٩٤	١,٩٥٨	٢٥,٩
المنيا	٣,٩٦٣	٥٠٨	٤,٤٧١	٢٩,٢
أسيوط	٦,٠٣٠	١٣٠٤	٧,٣٣٤	٧,٨
سوهاج	٣,٢٩٧	٥٧٤	٤,٨٧١	١٠,٣
قنا	١,٥٣٢	٤٠٠	١,٩٣٢	٢٨,٧
أسوان	١,٣٧٧	٥٥٥	١,٩٣٢	٤,٥
الأقصر	٨٨٨	٨٧	٩٧٥	٨,٩
البحر الأحمر	٣٣٧	٣٨٧	٧٢٤	٥٣,٥
الوادي الجديد	٤١٨	٤٤	٤٦٢	٩,٥
مطروح	٧٨٧	٤٢	٨٢٩	٥,١
شمال سيناء	٣٤٦	٩٥	٤٤١	٢١,٥
جنوب سيناء	٣٦٣	٩٢	٤٥٥	٢٠,٢
الإجمالي	**٩٣,٨٩٧**	**٣٢٦٩٨**	**١٢٦,٥٩٥**	**٢٥,٨**

المصدر: وزارة الصحة والسكان. مصر في أرقام ٢٠١٨ الملحق رقم (٢).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٢): العلاج بالداخل على نفقة الدولة موزعًا طبقًا للتخصصات الطبية المختلفة عام ٢٠١٨ طبقًا لقرارات العلاج الصادرة من وزارة الصحة والسكان

التخصصات الطبية	عدد المرضى	% الإجمالي	تكاليف العلاج (بالألف جنيه)		
			تكاليف العلاج	% الإجمالي	متوسط تكلفة المريض (بالجنيه)
الإجمالى العام	٢,٦٣٢,٠٠٢	١٠٠	٨,٤٠٢,٧٦٢	١٠٠	٣,١٩٣
باطنة	١,٨٤٧,٣٩٤	٧٠,٢	٣,٤٠٢,٨٣٥	٤٠,٥	٢,٤٨١
أورام	٢٨٤,٢٠٩	١٠,٨	١,٤٠٨,٨٤٧	١٦,٨	٤,٩٥٧
مسالك بولية	١٢٧,٣٩٧	٤,٨	٢٣٧٨,٤٠٣	٢٨,٣	١٨,٦٦٩
عصبية	٩٢,٨٢٠	٣,٥	٤٥١,٥٦٠	٥,٤	٤,٨٦٥
عظام	٨٧,٧٩٩	٣,٣	٤١٠,١٤٥	٤,٩	٤,٦٧١
عيون	٦٨,٢٧٣	٢,٦	١١٦,٦٦٥	١,٤	١,٧٠٩
نساء	٥٥,٦٥٠	٢,١	٤٦,٤٢٦	٠,٦	٨٣٤
جراحة	٤٧,٢٠٥	١,٨	١٠٢,٦٠١	١,٢	٢,١٧٤
أمراض الدم	١٣,٩٠٦	٠,٥	٦١,٥٩٩	٠,٧	٤,٤٣٠
أنف وأذن وحنجرة	٤,٢٨٥	٠,٢	١٧,٨٥٥	٠,٢	٤,١٦٧
جلدية	٣,٠٦٤	٠,١	٥,٨٢٦	٠,١	١,٩٠١

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي – الصحة، سنة النشر ٢٠٢٠/٨/٣٠م.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الوحدات الصحية الأساسية:

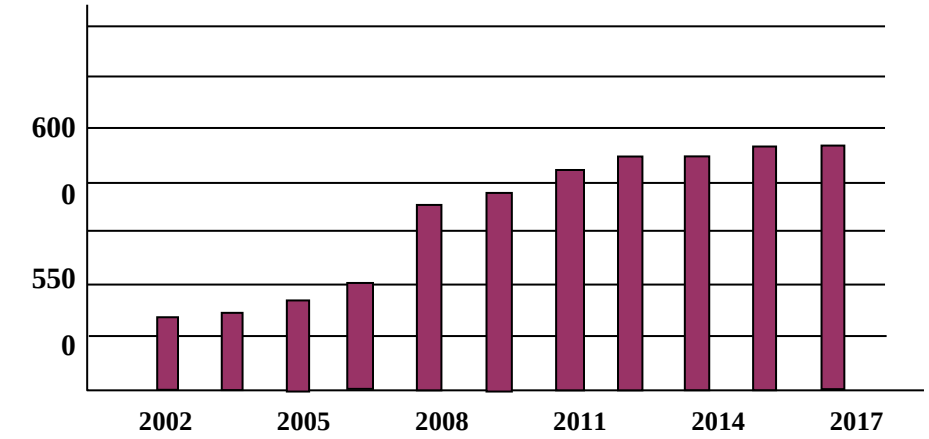

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، آخر تحديث ٢٠٢٠/٨/٣٠م.

مقارنة المؤشرات: الإنفاق العام على الصحة، نسبة من الإنفاق الحكومي

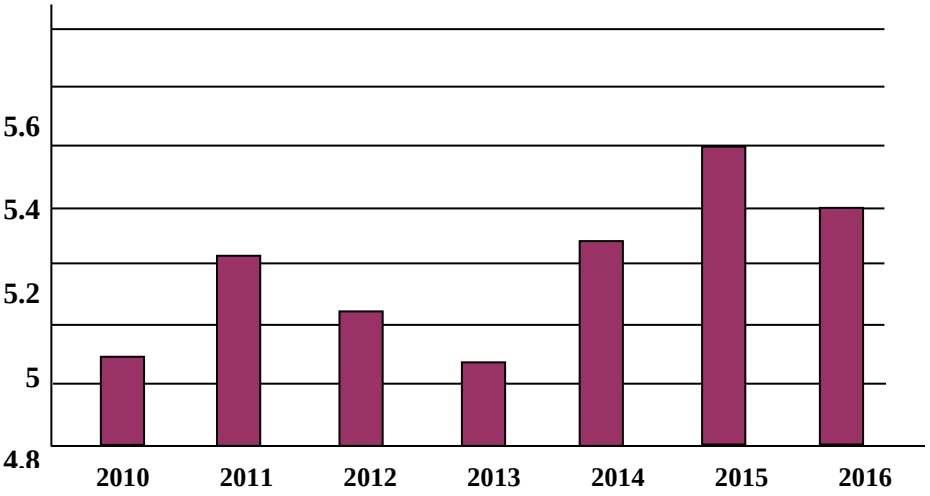

المصدر: وزارة المالية، مصر، آخر تحديث ٢٠٢٠/٨/٣٠م

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ويتبين من الجداول الإحصائية أن:

- تمويل الخدمات الصحية يعتمد على القدرة على دفع التكلفة، بينما يعتمد تقديم الخدمات على الحاجة إليها؛ لذا سوف يكون لكل المناطق والأفراد نصيب عادل في الحصول على الخدمة الصحية.
- تخصيص وتوزيع الموارد المالية والبشرية والمنشآت الصحية، بناء على احتياجات المواطنين وزيادة الفاعلية مقابل التكلفة بحيث تحصل الحكومة والمواطنون على أكبر قيمة صحية مقابل ما ينفق من أموال.
- وهي ضمان وتحسين مستويات الرعاية الصحية، وأيضًا أماكن تقديم الخدمات (الوحدات/ المستشفيات) لتعظيم القدرات التشخيصية والإكلينيكية ورفع مستوى التعليم الطبي والتمريضي والتدريب أثناء الخدمة.
- وتعني تغطية جميع المواطنين بمجموعة متكاملة من الخدمات الأساسية ذات الأولوية بحيث يكون لكل فرد في أي مكان نفس الفرصة المتكافئة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية والاستفادة منها.

ومما تبين من الجداول الإحصائية والأشكال البيانية أن:

- الإنفاق العام على الصحة كجزء من الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٣ كانت قيمته ٤٥ مليار جنية من الإنفاق العام.
- والإنفاق عام ٢٠١٤ على الصحة كجزء من الإنفاق كان ٤٠ مليار ونصف من قيمة الإنفاق العام.
- الإنفاق العام على الصحة كجزء من الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٥ كانت قيمته ٤٥ مليار جنية من الإنفاق العام.
- الإنفاق العام على الصحة كجزء من الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٦ كانت قيمته ٤٠ مليار ونصف من الإنفاق العام.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- الإنفاق العام على الصحة كجزء من الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٧ كانت قيمته ٤٠ مليار جنية من الإنفاق العام.

النتائج

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية تبين لنا أن:

١) أهمية توفير المناخ الاستثماري الشامل والمناسب هو الوسيلة الجيدة لجذب الاستثمارات بأنواعها وبيان مردودها على الاقتصاد المصري عموماً والقطاع الصحي في مصر خصوصاً، مع وجود علاقة ارتباط ايجابية بين حجم الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري المناسب.

٢) أن العلاقة بين الاستثمار وسياساته الجيدة تظهر في الزيادة الحقيقية للصحة العامة وزيادة الإنتاجية في المجتمع وأثره على مستوى المعيشة بالإيجاب، وأن الصحة كحق أصيل من حقوق الإنسان وتوفيرها لكل أفراد المجتمع ترتبط إرتباطاً إيجابياً بمدى تحقيق التنمية الاقتصادية وتنميتها، ويتضح من ذلك زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٣) أن التنمية الاقتصادية لازمة التحقيق في مصر وذلك لعدة اعتبارات منها الاجتماعية والسياسية والتعليمية والاستدامة، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بداله احصائية قوية جداً بين حجم الاستثمارات وسياساته الصحيحة.

٤) أن التنمية المستدامة والمحافظة على مقدرات الأجيال القادمة مسئولية الفرد والمجتمع والدولة مسئولية مشتركة بين أفراد المجتمع والدولة على حد سواء وأن لكل منهما دوراً يقوم به تجاه المحافظة على مقدرات البلاد وزيادتها لتحقيق مبدأ الاستدامة في مصر، ويتضح من ذلك وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٥) أن التشريعات القانونية الهدف منها إيجاد فلسفة تحقيق القانون وتفعيله بالطريقة الصحيحة والتي تصدر بطريقة ممنهجه ومدروسه بما لا يتعارض مع نصوص وتشريعات أخرى، مما يتضح تناسب العلاقة بين أهداف التنمية وسياسات الاستثمار.

ومما سبق يتضح لنا أن نتائج التحليل الاحصائي للدراسة توضح مدى العلاقة الطردية بين سياسات الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في مصر حيث يتبين أن العلاقة الطردية بينهما قوية جداً.

التوصيات

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة فإنه يمكن الخروج ببعض التوصيات على النحو التالي:

١) ضرورة العمل على تحقيق المناخ الاستثماري بمفهومه الشامل من خلال تنظيم التشريعات عن طريق البرلمان والجهات التشريعية المختصة.

٢) تعزيز دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستثماري والتنسيق بين مستويات الإدارات المختلفة، ويتبين ذلك بالمشاركة الاجتماعية وبيان مدى أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمحافظة على مقدرات الوطن في المستقبل من خلال القنوات الرسمية للدولة.

٣) ضمان وجود إطار قانوني شامل وفعال لكل الاستثمارات، وتحديد جهات معينه تكون مسئولة عن التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمارات بأنواعها.

٤) العمل على إيجاد استثمار صحي عادل (تغطية شاملة) لكل المواطنين، من خلال مناظرة الدول التي نجح فيها فكرة التأمين الصحي الشامل واستقطاب خبرات سابقة في المجال الصحي.

٥) ضرورة توافر الشفافية والمشاركة المجتمعية للإطار القانوني أمر ضروري، ويتضح ذلك في دور الدولة لتعيين جهات منوطه بذلك وتحت مسئوليتها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المراجع

تعليق على بحث مختار محمد متولي، التوازن العام، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج٢، ع٢، شتاء ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، جدة.

أحمد جامع (١٩٧٦): النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣.

أحمد علي عبد الله (١٩٨٩): الوسائل المتاحة للمصارف الإسلامية في الأسواق المالية"، المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية.

أحمد مصطفى الدبوسى السيد (٢٠١٩): إدارة صناديق الاستثمار عبر شركات الإدارة المتخصصة وكيفية الرقابة عليها: دراسة مقارنة.

الأمم المتحدة، التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في سورية، ٢٠١٠م.

التقرير العربي الموحد، ٢٠١١.

رشا محمد زغلول السيد (٢٠١٧): أثر سياسة توزيع عائد نقدي للأرباح على أداء صناديق الاستثمار بالبورصة المصرية.

زياد احمد بهاء الدين (٢٠١٠): الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، رؤية بديلة لإصلاح تشريعات الاستثمار، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

سامي محمود عبد الحميد مراد (٢٠١٩): المشكلات المحاسبية والضريبية التي أثارها خضوع أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار للضريبة على الدخل: دراسة الحالة المصرية.

السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية الإسلامية –التحليل الإقتصادي الكلي– المالية العامة– التجارة الخارجية.

الغدير حمود (٢٠٠٤): العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود.

مصطفى مهدي حسين (٢٠١٨): صناديق الاستثمار وإمكانية تطبيقها في المصارف التجارية لتنشيط أداء سوق العراق للأوراق المالية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية.

منصوري الزين (٢٠٠٨): آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، الجزائر.

نادر محمد حسنين مسعد (٢٠١٨): أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء صناديق الاستثمار بالسوق المالي السعودي: دراسة تطبيقية.

Powering Africa's sustainable development: The potonetial role of nuclear energy loannis N. Kessides, IDEAS 2014:

Xuening Yao and Chihiro Watanabe (2009): Institutional structure of sustainable development in BRICs: Focusing on ICT utilization sciencedirect.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE ROLE OF INVESTMENT POLICIES FOR ACHIEVING THE SUSTAINABLE AND ECONOMIC DEVELOPMENT APPLIED STUDY OF THE HEALTH SECTOR IN EGYPT

Ali A. A. Shehata[(1)]; Al-Sayed A. Abdel Wahid[(2)] and Mahmoud A. I. Hewaihy[(3)]

1) Post graduate student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University

ABSTRACT

The current study aimed to determine the role of the relationship between the investment policies and its impact on the sustainable and economic development in Egypt. In addition to mention of the origin the investment laws since making the law number 65, 1971 then, "The law number 43, 1974 that known the economic openness" law. After that the law number 203, 1989 that have the legislative characteristic to the law number 64, 2005 that have the specific characteristic to avoid the idea of (Private track). That followed by the law number 17, 2015 that made before this law developed well. This law that called the undeveloped law. But the private legal legislatives that related to the investment by the law number 72, 2017 must be made some changes or amendments and additions articles. That is in the side of the legislatives of investment, but on the other side that related to the private legislatives of the health field. The law number 2, 2018 that issued this

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

law that called the law of the complete health insurance. This law is executing based on three phases where the first phase began inside six governates that called the border governates. That included the main objective of the current study either the analysis or developing a group or a set of policies of investment through the plans of development to show the size and distribution of the investment competency in the country. The methodology of the current study in the analytical and positive method through showing the intellectual and theoretical framework of the policies of investment in addition to the deductive method through the reality of the investment of the healthy field since 1971 to 2018 A.D. The tools of the current study is the quantities tool that included the measurable methods and used indicators to determine the role of the investment for the process of development types.

The findings of the current study concluded that the investment law itself is not enough to achieve the development but it must be achieve the complete climate for investment. The main result or finding of the current study means that choosing a specific selection of a set of laws, decisions and policies that must be represent the priority and it must be review and correct well to develop set completely.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178